



محترمی و مکرمی مفتی صاحب دام ظلکم و اقبالکم

السلام علیکم و رحمہ اللہ و برکاتہ

کیا فرماتے ہیں علمائے دین اس بارے میں کہ:

- ۱۔ قمیص کی آستین اور دامن لمبائی میں کتنا ہونا چاہیئے؟
- ۲۔ مردوں کو کس کس رنگ کا لباس ممنوع ہے؟
- ۳۔ عمامہ کا شملہ کہاں تک لٹکا سکتے ہیں؟
- ۴۔ سر کے بال رکھنا اور کٹوانے کی جائز اور ناجائز صورتیں کون سی ہیں؟
- ۵۔ ایک مٹھی داڑھی رکھنا سنت ہے یا واجب؟ ایک مٹھی سے زائد کاٹنا بہتر ہے یا رکھنا بہتر ہے؟
- ۶۔ مونچھیں کس حد تک رکھنا درست ہے؟ رکھنا بہتر ہے یا کاٹنا یا مونڈنا؟

بینوا توجروا

بند محمد عاطف عفی عنہ
۱۰ ذی القعدہ ۱۴۳۸ھ / ۳ اگست ۲۰۱۷ م

الجواب حامداً و مصلياً

(۱) قمیص کی آستین گٹے تک ہونی چاہیئے، گٹے کا کھلا ہونا بہتر ہے اور ہاتھ کی انگلیوں سے آستین کا بڑھا ہونا خلاف سنت ہے (امداد الاحکام: ۴ و ۳۲۴)

قمیص کا دامن آدھے پنڈلی تک ہونا مسنون ہے (فتاویٰ محمودیہ: ۱۹ و ۲۶۳)

(۲) عصفور اور زعفران کا رنگ ہونا کپڑا مردوں کے لئے مکروہ تحریمی ہے ان دو کے علاوہ اگر زرد رنگ کا ہو تو بلا کراہت جائز ہے، اور اگر خالص سرخ ہو تو مکروہ تنزیہی ہے، اور اگر خالص سرخ نہ ہو بلکہ دوسرا رنگ بھی اسمیں ملا ہو تو بلا کراہت جائز ہے (امداد الاحکام: ۴ و ۳۵۹، ۳۶۰، امداد المفتین: ص ۸۱۱ ملخصاً)

(۳) بتر ۲۲ کے عمامہ کا شملہ آدھی کمر تک لٹکایا جائے اور بیٹھنے کی جگہ سے نیچے لٹکانا جائز نہیں مگر چونکہ آدھی کمر سے نیچے لٹکانا ایک قول کی رو سے بدعت ہے لہذا اس سے بچنا چاہیے

(۴) پورے سر پر بال رکھنا کان کی لو تک یا کسی قدر اس سے نیچے سنت ہے اور سر منڈوانا اور بال کٹوانا بھی جائز ہے، مگر سارے سر کے بال برابر کٹوانا اور منڈوانا ضروری ہے بڑے چھوٹے کرانا جائز نہیں (بہشتی زیور: ص 829 ملخصاً، اصلاح الرسوم: ص ۲۴، ۲۵، امداد الفتاویٰ: ۴ : ۲۳۰، ۲۳۱، احسن الفتاویٰ: ۸ : ۷۹ تا ۸۶)

بالوں کی وضع میں کفار اور فساق کی مشابہت جائز نہیں، اسی طرح مردوں کو عورتوں کی طرح اور عورتوں کو مردوں کی طرح کے بال رکھنا جائز نہیں

(۵) ایک مٹھی ڈاڑھی رکھنا واجب ہے، اس سے کم کرنا حرام ہے (امداد الفتاویٰ: ۴ : ۲۲۳، فتاویٰ محمودیہ: ۱۹ : ۴۰۴)

اس سے زائد کاٹنا مباح ہے (امداد المفتین: ص ۸۲۲، جواب الفقہ: ۲ : ۴۳۶، ۴۳۷) اور اتنی زیادہ بڑھا لینا جس سے صورت بگڑے ناجائز ہے ایک مٹھی ڈاڑھی کو سنت کہنے کے معنی یہ ہیں کہ اسکا واجب ہونا سنت سے ثابت ہے

(۶) مونچھوں کا جو حصہ ہونٹ پر لگے اس کاٹنا واجب ہے (امداد المفتین: ص ۸۲۲)

متقدمین ائمہ حنفیہ کے نزدیک افضل یہ ہے کہ مونچھیں استرے سے بالکل مونڈ دے اور متاخرین کے نزدیک افضل یہ ہے مونچھیں قینچی سے کاٹ کر ہونٹ کے کنارے سے اوپر رکھے چونکہ بعض ائمہ مونچھیں مونڈنے کو بدعت قرار دیتے ہیں، لہذا متاخرین کے قول پر عمل میں احتیاط زیادہ ہے

(1)

اختلفت الروایات في كم النبي ﷺ، ففى بعضها الى الرسغ و فى بعضها الى اطراف الاصابع فوق اهل العلم بينهما فقال على القارئ: ويجمع بين هذا وبين حديث الكتاب، إما بالحمل على تعدد القميص، أو بحمل رواية الكتاب على رواية التخمين، أو بحمل الرسغ على بيان الأفضل، وحمل الرؤوس على نهاية الجواز قال الجزري: فيه (اي فى الحديث: كان كم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ) دليل على أن السنة أن لا يتجاوز كم القميص الرسغ، وأما غير القميص فقالوا: السنة فيه أن لا يتجاوز رؤوس الأصابع، جبة وغيرها. (المرواة للقارئ: 7/2772، دار الفكر، بيروت، ط: 1422هـ)

أما القدر المستحب فيما ينزل إليه طرف القميص والإزار فنصف الساقين (المنهاج للنووي: 14/62 داراحياء التراث العربى، 1392هـ)

(2)

فى الهندي: 5/332، ماجدي، كويتي.

يكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس كذا فى فتاوى قاضيخان

وفصل الشيخ العثماني فى اعلاء السنن: 17/351-362 ادار القرآن، كراتشى، ط: 1427هـ

باب كراهه لبس الثوب المعصفر للرجال دون النساء وباب النهى عن الثوب المزعفر للرجال

(3)

عن ابن عمر رضى الله عنهما قال النبى صلى الله عليه وسلم: الاسبال فى الازارو القميص والعمامة من جر شيئاً منها خيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيام (سنن النسائي: 5334/ابوغد، سنن ابى داود: 4094/محيى الدين، سنن ابن ماجه: 3576/فؤاد)

قال الرباعى الصنعاني: رواه ابوداود والنسائي و ابن ماجه باسناد فيه مقال، لانه من روايه عبد العزيز بن ابى رواد تكلم فيه غير واحد، والجمهور على توثيقه وقد حسن اسناد الحديث النووي فى شرح المسلم (فتح الغفار: رقم الحديث) (804) دار عالم الفوائد، ط: 1427هـ)

وصححه الالبانى فى تعليقات الكتب الثلاث

فى حاشيه السندى على النسائي: 8/208 مكتب المطبوعات الاسلاميه، حلب، 1426هـ

أي الإسبال يتحقق في جميع هذه الأشياء والعمامة الإسبال فيها بإرسال العذبات زيادة على العادة عددا وطولا وغايتها إلى نصف الظهر والزيادة عليه بدعة كذا ذكروا

وفى سبل الهدى والرشاد: ٧/٢٨٠، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤١٤هـ

التنبیه الخامس: اختلف في قدر العذبة على أنواع:

الأول: قدر أربع أصابع أو نحوها، وهو أكثر ما ورد في ذلك وأمثلة إسنادا.

الثاني: إلى موضع الجلوس

الثالث: إلى الكعبين.

وفى تحف الاحوذى: ٥/٣٣٨، دارالكتب العلميه، بيروت

قد أخرج الطبراني في الأوسط عن بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عمم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فإنه أعرب وأحسن

قال السيوطي وإسناده حسن وأخرج بن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحواً من ذراع

وروى سعد بن سعيد عن رشدين قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر

قال في السبل من آداب العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولا فاحشا

وفى الهندي: ٥: ٣٣٠، ماجدي، كويت: ١٤٠٦هـ

ندب لبس السواد و ارسال ذنب العمام بين الكتفين الى وسط الظهر كذا في الكنز واختلفوا في مقدار ماينبغي من ذنب العمام، منهم من قدر بشبر، ومنهم من قال الى وسط الظهر، ومنهم من قال الى موضع الجلوس كذا في الأخير

ومثلاً في المحيط البرهاني: ٥: ٣٤٠، العلمي، بيروت، ط: ١٤٢٤هـ

ومثلاً في تبين الحقائق: ٦: ٢٢٩، الكبرى، القاهرة، ط: ١٣١٣هـ

(4)

وفى زاد المعاد: 1/167، الرسالة، بيروت، 1415هـ

كان هديه صلى الله عليه وسلم في حلق الرأس تركه كله أو أخذه كله، ولم يكن يحلق بعضه ويدع بعضه، ولم يحفظ عنه حلقه إلا في نسك.

اختلفت الروايات في طول شعر صلى الله عليه وسلم ففي رواية إلى شحم أذنيه، وفي رواية كان شعره بين أذنيه وعاتقه، وفي أخرى إلى أنصاف أذنيه، وفي أخرى إلى أذنيه، وفي أخرى يضرب منكبيه، وفي أخرى إلى كتفيه، وجمع القاضي عياض بأن ذلك لاختلاف الأوقات فكان إذا ترك تقصيرها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت إلى الأذن أو شحمتها أو نصفها فكانت تطول وتقصر بحسب ذلك. ملخصاً (جمع الوسائل للقارئ: 1/18، الشرفي، مصر)

وفى بذل المجهود: 2/254، دار الكتب العلمي، بيروت

وبهذا الحديث (عن علي رضي الله عنه) قال النبي صلى الله عليه وسلم: من ترك موضع شعر من جناب لم يغسلها فعل بها كذا من النار قال علي رضي الله عنه: فمن ثم عادت راسي ثلاثاً وكان يجز شعر سنن أبي داود: 249/محيي الدين استدل الطيبي على سنن حلق الرأس لتقرير صلى الله عليه وسلم ولأن من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا بمتابع سنتهم، وورع علي القارئ وابن حجر فقالا إن فعلاً إذا كان مخالفاً لسنة صلى الله عليه وسلم وبقي الخلفاء يكون رخص لا سنن

وفى المرقا: 7/2818

فيه (اي في قول الله صلى الله عليه وسلم احلقوا كلاً او اتركوا كلاً) إشارة إلى أن الحلق في غير الحج والعمرة جائز، وأن الرجل مخير بين الحلق وتركه، لكن الأفضل أن لا يحلق إلا في أحد النسكين كما كان عليه - صلى الله عليه وسلم - مع أصحابه - رضي الله عنهم - وانفرد منهم علي - كرم الله وجهه

فاطلاق السنن على الحلق ليس بمعنى معتاد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه إنما اطلقوا عليه السنن لكونه اعون على الطهارة كما فعل الامام الطحاوي رحم الله تعالى

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع» قال: قلت لنافع وما القزع قال: «يحلح بعض رأس الصبي ويترك بعض» متفق عليه واللفظ لمسلم (2120) فؤاد صحيح البخاري (5921) فؤاد

وفي فتح الباري: 10/365 دارالمعرف، بيروت، ط: 1379هـ

قال النووي: الاصح ان القزع ما فسر به نافع، وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقاً ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة منه والصحيح هو الاول، لان تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به قلت: الا ان تخصيص الصبي ليس قيداً

وفي عمد القاري: 22/58 دار احياء التراث، بيروت

قال العيني: فان قلت ما الحكم في النهي عن القزع؟ قلت تشويه الخلق وقيل زي اليهود وقيل زي اهل الشر والدعار

عن ابن عمر رضي الله عنهما ما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض شعره وترك بعضه فنهى عن ذلك وقال: احلقوا كله، أو اتركوا كله مسند احمد (5615) صحح ابن رنؤوط الرسالة 1421هـ

وفي الشاميه: 6/407 دارالفكر، بيروت، ط: 1412هـ

ان السنن في شعرالراس اما الفرق او الحلق وذكر الطحاوي ان الحلق سنن ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة

وفيه:

قال ط: ويكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدار ثلاثة أصابع كذا في الغرائب اهـ

ولفظ الحديثين مع ملاحظ العلماء يشعر بكون كراه القزع للتحريم كما ذكر في احسن الفتاوى: 8/85

وفي الكويتي: 18/95

واتفق الفقهاء على كراه القزع وهو ان يحلق بعض الراس دون بعض وقيل ان يحلق مواضع متفرقة منه

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» صحيح البخارى: 5885/فؤاد

(5)

وفى نيل الاوطار: 1/149، دار الحديث ، مصر 1413هـ

قال النووي: وقد حصل من مجموع الاحاديث (فى اللحية) خمس روايات: اعفوا واوفوا و ارجوا و ارجوا و وفروا معناها كلها تركها على حالها

وفى الدر مع الرد: 2/418

واما الاخذ منها وهى دون ذلك (اى القبض) كما يفعل بعض المغاربة و مخنث الرجال فلم يبح احد واخذ كلها فعل يهود الهند و مجوس الاعاجم

وفى: 6/407

يحرم على الرجل قطع لحية

وفى الهداية مع البناء: 4/274 دار الكتب العلميه ، بيروت ط: 1420هـ

حلق الشعر فى حقها مثلاً كحق اللحية فى حق الرجال

وفى الدر مع الرد: 6/407

(السند فيها القبض) و هو ان يقبض الرجل لحية فما زاد على قبضه قطع كذا ذكره محمد فى كتاب الآثار قال وبه اخذ

كان ابن عمر رضى الله عنهما اذا حج او اعتمر قبض على لحية فما فضل اخذ (صحيح البخارى: 5892/فؤاد)

قال ابن حجر رحمه الله عليه: هو موصول بالسند المذكور الى نافع (فتح البارى: 10/350 دار المعرفه، بيروت، ط: 1379هـ)

قال ابن حجر: الذى يظهر ان ابن عمر كان لا يخص هذا بالنسك ، بل كان يحمل الامر بالاعفاء على غير الحال التى تتشوب فيها الصور بافراط طول شعر اللحية او عرض (فتح البارى: 10/350)

قال الطبرى: ان الرجل لو ترك لحية لا يتعرض لها حتى افحش طولها او عرضها لعرض نفسه لمن يسخر به (ايضا)

هذا وقد نص على اباحه قطع ما زاد على القبض من اللحية الشيخ ثناء الله الامرتسرى فى فتاواه (2 / 138)

والشيخ الالبانى (اسلام ميں ڈاڑھی کا مقام: ص 42، 43)

من قال من الفقهاء ان حلق اللحية مكروه فمرادهم بذلك كراهه التحريم، وهذا كثير فى عبارات المتقدمين

(اسلام میں ڈاڑھی کا مقام: ص 31)

شیخ عبدالحق محدث دہلوی رحمہ اللہ علیہ فرماتے ہیں: گذاشتن آن بقدر قبض واجب است۔ وآنکہ آنرا سنت گویند بمعنی طریقہ مسلوک در دین است یا بجهت آنکہ ثبوت آن ب سنت است ، چنانکہ نماز عید را سنت گفتہ اند (اسلام میں ڈاڑھی کا مقام: ص 49)

عن عائشة رضى الله عنہ قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية الخ (صحيح مسلم: 261/فؤاد)

وَأَرَادَ بِالْفِطْرَةِ السَّنَةَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي اخْتَارَهَا الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَاتَّفَقَتْ عَلَيْهَا الشَّرَائِعُ فَكَأَنَّهَا أَمْرٌ جَبَلِي فَطُرُوا عَلَيْهِ (عمد القارئ: 22/45، دار احياء التراث، بيروت)

وفى الشامیہ: 2/178 مطلب يطلق اسم السنة على الواجب

فالأحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه (تكبير التشريق) واجب، وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال: تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها، وإطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة الحسنة، وكل واجب هذا صفته.

(6)

(وفى سنن ابى داود: (188/محيى الدين)

عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنہ قال: ضفت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأمر بجنب فشوي، وأخذ الشفرة فجعل يحز لي بها منه، قال: فجاء بلال فأذنه بالصلاة، قال: فألقى الشفرة، وقال: «ما له تربت يداه» وقام يصل، زاد الأنباري: «وكان شاربى وفى فقصه لي على سواك» أو قال: «أقصه لك على سواك؟

سكت عن ابوداود وصحح الالبانى

وفى فتح البارى: 10/347

فأما الاختصار على القص ففي حديث المغيرة بن شعبة ضفت النبي صلى الله عليه وسلم وكان شاربى وفى فقصه على سواك أخرجه أبو داود واختلف في المراد بقوله على سواك فالراجح أنه وضع سواكا عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص وقيل المعنى قصه على أثر سواك أي بعد ما تسوك ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه

وفى شرح معانى الآثار: 4/230 عالم الكتب، 1414هـ ، كتاب الكراهي، باب حلق الشارب

قال الطحاوي: حكم الشارب قصـ حسن واحفاءـ احسن وافضلـ وهذا مذهب ابى حنيفـ وابى يوسف ومحمد وقد روى عن جماعـ من المتقدمينـ

ومثلـ فى البناء: 4/337 دار الكتب العلمى، ط: 1420هـ

وفى فتح البارى: 10/347 ، دارالمعرفـ بيروت، 1379هـ

فكل هذه الألفاظ (الواردـ فى الشارب من احفوا و انهكوا و جزوا) تدل على أن المطلوب المبالغة فى الإزالة لأن الجز وهو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد والإحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمسألة قال أبو عبيد الهروي معناه الزقوا الجز بالبشرة وقال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة فى الإزالة

وفى الدر مع الرد: 6/407

حلق الشارب بدعة وقيل سنة

(قوله وقيل سنة) مشي عليه فى الملتقى، وعبارة المجتبى بعدما رمز للطحاوي حلقه سنة ونسبه إلى أبى حنيفة وصاحبيه والقص منه حتى يوازي الحرف الأعلى من الشفة العليا سنة بالإجماع اهـ

وفى غررر الحكام: 1/322 دار احيا ء الكتب العربىـ

السنة حلق الشارب وقصه حسن وهو أن يأخذ منه حتى ينتقص عن الإطار وهو الطرف الأعلى من الشفة العليا اهـ، وقال قاضي خان حتى يوازي الطرف من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب. اهـ

وفى منـ الخالق على البحر الرائق: 3/12 دار الكتاب الاسلامى

قال (صاحب الهدايـ): القص حسن وتفسيره أن يقص حتى ينتقص عن الإطار، وهو بكسر الهمزة ملتنقى الجلدة واللحم من الشفة، وكلام المصنف أي صاحب الهداية على أن يحاذيه ، ثم قال الطحاوي والحلق أحسن، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمدـ والمذهب عند المتأخرين من مشايخنا أن السنة القص. اهـ

واللا تعالى اعلم بالصواب

كتبـ

محمد طارق محمود عفى عنـ

دار الافتاء جامعـ عبد اللاـ بن عمر لاـور

٢٧ ذى الحجـ ١٤٣٨هـ

١٩ ستمبر ٢٠١٧م

الجواب صحيح

محمد نوید خان عفی عنہ
دار الافتاء، جامعہ عبد اللہ بن عمر، لاہور
۲۷ ذی الحجہ ۱۴۳۸ھ
۱۹ ستمبر ۲۰۱۷م

الجواب صحیح
مقصود کیانی عفی عنہ